

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٢٦ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٧٣ لسنة ٢٠٠٠ بتشكيل لجان لحصر مستحقات المقاولين والموردين والمعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٠١٣ ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٢ ؛

قـرـر :

(المادة الاولى)

يستمر العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل لجنة في كل وزارة تضم في عضويتها ممثلين للوزارات والجهات الآتية يختارهم الوزراء ورؤساء الجهات ، وذلك لحصر مستحقات المقاولين والموردين وذلك عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ والسنوات السابقة له ، وهم :

١ - وزارة التخطيط .

٢ - وزارة المالية .

٣ - الوزارة التي تُشكل بها اللجنة .

٤ - بنك الاستثمار القومي .

وللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من ذوى الخبرة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١١ ذى القعدة سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ٢٦ أغسطس سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / إبراهيم محلب